# القطاع الصناعى التحويلى وعملية التحول الهيكلى فى الاقتصاد الليبى

فلاح ظفر على الربيعى(*)


## Abstract

**"The Role of Manufacturing Sector and the process of Structural transformation in Libyan Economy"**

This study aims to diagnose the role of Manufacturing sector in the process of structural transformation in Libyan Economy and determine the nature of transformation during 1970-2000 by the following:-

1- Diagnosing the main structural relationships inside the Economic activities and determining the nature of transformation which took place during the study period, in order to decide whether this transformation causes a state of structural imbalance or it harmonizes with the aim of structural balance declared in the economic plans.

2- Analyzing the crucial structural changes that occurred in the different transformation activities & branches according to the nature and scale of the produced goods and patterns adopted by the industrial policy ie, import substitution & encouraging exports.

3- Studying the reflection of the changes in the structural transformation in manufacturing sector on the changes in the GDP structure and nominating the impact of continuing the recent pattern on the future of industrial development in Libya.


(*) عضو هيئة التدريس ــ كلية الاقتصاد ــ جامعة درنه.

**المقدمة:**

توصل الاقتصادى "كولين كلارك " فى العام ١٩٤١ إلى استنتاج مفاده أن هناك نمطاً عاماً للتحول من القطاع الزراعى إلى قطاع الصناعة التحويلية ثم إلى قطاع الخدمات يترافق مع الارتفاع المطرد فى معدلات النمو الاقتصادى ومستويات دخول الأفراد والارتفاع فى إنتاجية العمل"[١] وقد تعزز هذا الاستنتاج بالعديد من الدراسات الإحصائية التى آجراها "سيمون كوزنيتس" ومن بعده "شينرى" على بيانات عدد من الأقطار المتقدمة والنامية، التى كشفا فيها عن هذا التحول فى هيكل الإنتاج يتزامن مع حدوث تحولات أخرى فى كل من هيكل الطلب، وهيكل التجارة الخارجية، ومعدلات نمو السكان، ومعدلات التحضر، وهيكل الطلب على العمل ومستويات التشغيل، وفى هذا السياق أكد شينرى على وجود نوع من التماثل فى عملية التغير الهيكلى، يمكن التعبير عنه بتناقص الأهمية النسبية للقطاع الزراعى وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية مع الارتفاع فى حصة الفرد من الناتج القومى الإجمالى[٢]. وجاء كل من "هيرشمان" و"فرانسو بيرو" ليؤكدا على أهمية دور قطاع الصناعة التحويلية فى قيادة عملية التغير الهيكلى باعتباره قطب النمو الذى تتجمع فيه تأثيرات الاستقطاب وتنطلق منه تأثيرات الانتشار إلى باقى الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد الوطنى. كما أكدا على أن حجم التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى سيتوقف على حجم وأهمية هذا القطاع، فكلما زاد تأثيره على الحيز الاقتصادى فإن ذلك سيشكل حافزاً للتوسع فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى المتكاملة مع الصناعة[٣]. وتحاول هذه الدراسة الاستفادة من هذه الخلفية النظرية فى تحليل التغيرات الهيكلية فى كل من الناتج المحلى الإجمالى وقطاع الصناعة التحويلية، ومن ثم تحديد دور هذا القطاع في تلك العملية، مستخدمة فى هذا التحليل المفهوم التجريدى للبنية أو الهيكل، الذى يعنى التوزيع النسبى للمتغيرات أو المكونات ضمن إطار محدد والكشف عن الأهمية النسبية لكل مكون داخل الدائرة المعنية، والمفهوم الاقتصادى للهيكل الذى ينطوى على مجموعة النسب والعلاقات بين العناصر

المختلفة للنشاط الاقتصادى[٤] ويهدف هذا النوع من التحليل إلى تشخيص الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادى والوقوف على الجوانب السلبية والإيجابية.

**أولا: مشكلة البحث**

تتمثل فى وجود سلسلة متراكمة من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الليبى، تعود إلى هيمنة القطاع النفطى على المساهمة السلعية الرئيسية فى الناتج المحلى، التى أدت إلى غياب التناسب بين مجموعة الأنشطة السلعية فضلاً عن الاختلال بين مجموعة الأنشطة المكونة للناتج السلعى غير النفطى من ناحية ومجموعة الأنشطة المكونة للناتج غير السلعى "التوزيعى والخدمى" من ناحية ثانية، إذ سمح ضعف القطاع الصناعى التحويلى واختلال هيكله الإنتاجى بتوسع الأنشطة غير السلعية وبخاصة الأنشطة الهامشية ومنخفضة الإنتاجية.

**ثانياً: فرضية البحث**

"إن ضعف وبطء عملية التغير الهيكلى فى الاقتصاد الليبى يعود إلى ضعف دور القطاع الصناعى التحويلى فى النشاط الاقتصادى، كنتيجة لاختلال هيكله الإنتاجى وضعف ترابطاته الإنتاجية وضعف عمليات التنويع الإنتاجى ضمن أنشطته، الأمر الذى اضعف من فعالية إجراءات السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تقليص دور القطاع النفطى لصالح رفع الأهمية النسبية لهذا القطاع والقطاعات السلعية الأخرى".

**ثالثاً: أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:-

تحليل اتجاهات التحول الهيكلى فى الاستثمار وفى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠.

تشخيص دور القطاع الصناعى التحويلى فى عملية التحول الهيكلى.

إجراء عملية تحليل لهيكل القطاع الصناعى التحويلى وتحديد العلاقة بين عملية التغير فى هذا الهيكل وعملية التغير الهيكلى على مستوى الاقتصاد الليبى.

ولتحقيق تلك الأهداف سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث الآتية:

**أولاً: تحليل اتجاهات التحول الهيكلى فى الاقتصاد الليبى**

**ثانياً: الواقع الإنتاجى لقطاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاد الليبى**

## أولاً: تحليل اتجاهات التحول الهيكلى فى الاقتصاد الليبى

فضلاً عن غياب الإرادة السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل قيام ثورة الفاتح فإن إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية الصناعية فى الجماهيرية لم تكن متوفرة قبل تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣، إذ أن تدنى أسعار النفط وعدم استكمال السيطرة على الإنتاج والعائدات النفطية، ترك ليبيا فى موقع غير مواتٍ للقيام بالتنمية الاقتصادية، التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة وبنية تحتية خاصة ومميزة، إلا أن تصحيح أسعار النفط وما نتج عنه من ارتفاع فى العائدات النفطية واستكمال السيطرة على الإنتاج، ووجود الإرادة السياسية والاقتصادية أدى إلى تخصيص مخصصات كبيرة لرفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبنى العديد من خطط التحول الاقتصادى، كان أولها الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) ثم تلاها الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ثم جاءت أخيرا الخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) بالإضافة إلى عدد من البرامج الاستثمارية السنوية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠.

وكان الهدف الرئيسى لتلك الخطط والبرامج هو تحقيق تقليص تدريجى لهيمنة القطاع النفطى على هيكل الناتج المحلى الإجمالى وعلى الصادرات وتصحيح الاختلالات فى الهيكل الاقتصادى وتنويع الإنتاج من خلال رفع مساهمة القطاعات السلعية الأساسية وبخاصة الزراعة والصناعة التحويلية(٥).

وبهدف التعرف على طبيعة الإنجاز التنموى المتحقق وتحديد اتجاهات التغير فى الهيكل الاقتصادى خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ سيتم التركيز على مناقشة المحاور الآتية:

١- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية.

٢- تحليل اتجاهات التغير فى هيكل الناتج المحلى الإجمالى.

## ١- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية

إن التعرف على نمط تخصيص الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية، يمكن أن يساعد فى الكشف عن طبيعة توجهات السياسة الاستثمارية ونظام الأولويات الذى تستند إليه، وما ستؤول إليه التنمية القطاعية وطبيعة التحولات التى ستحصل فى البنيان الإنتاجى[٦] ولتحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية فى الجماهيرية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦ نستعرض الجدول الآتى:

### جدول رقم (١)

### التوزيع النسبى للتخصصات الاستثمارية بين الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٦ فى ليبيا

(نسب مئوية)

| القطاعات الرئيسية | خطه التحول ١٩٧٣-١٩٧٥ | خطه التحول ١٩٧٦-١٩٨٠ | خطه التحول ١٩٨١-١٩٨٥ | البرامج الاستثمارية ١٩٨٦-١٩٩٢ | البرامج الاستثمارية ١٩٩٣-١٩٩٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ١٤,٤ | ١٣ | ٩,٥ | ٨,١ | ٨,٤ |
| الصناعة التحويلية | ١٢,١ | ١٣,٦ | ١٦,١ | ٩,٤ | ٦,٧ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ١٢,٨ | ١٤,٧ | ١٣,٥ | ١٦,٩ | ٧,٧ |
| النقل والتخزين والمواصلات | ١٤,٦ | ١٦,٦ | ١٨,٧ | ١٢,٧ | ١٠,٩ |
| خدمات التنمية الاجتماعية | ٣ | ٤,٨ | ٨,١ | ١٥,٨ | ٢٤,٣ |
| استخراج النفط والغاز | ١٦,٦ | ١٦,٩ | ١٩ | ١٩ | ١٧,٥ |
| ملكيه المساكن | ٢٢,٥ | ١٦,٤ | ٨,٥ | ٧,٨ | ١١,٣ |
| أخرى | ٤ | ٤ | ٦,٦ | ١٠.٣ | ١٣,٢ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: ١- أمانة التخطيط،تقرير المنجزات السنوية، اعداد متنوعة.

٢- صبحى قنوص واخرون "ليبيا الثورة خلال عشرين عاماً" دار الكتب الوطنية، بنغازى،١٩٨٩.

قبل تحليل نتائج بيانات الجدول رقم (١) ينبغى التأكيد على حقيقة مفادها أن اتجاهات الانفاق الحكومى الاستثمارى ترتبط بظروف الإيرادات العامة التى ترتبط بدورها بنسبة مساهمة الإيرادات النفطية فى الموازنة العامة وهذه الأخيرة ترتبط بدورها بظروف الطلب على النفط فى الأسواق الدولية وبناءً على هذه الحقيقة يمكن أن نميز بين فترتين فى اتجاهات السياسة الاستثمارية.

الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٥ وهى فترة انتعاش الإيرادات النفطية.

الفترة الثانية ١٩٨٦-١٩٩٦ فترة انكماش الإيرادات النفطية.

**الفترة الأولى ١٩٧٣-١٩٨٥:**

شهدت هذه الفترة تنفيذ خطط التحول الثلاث (٧٣-٧٥) والخطتان (٧٦-١٩٨٠) (١٩٨١-١٩٨٥) ويتبين من توزيع الاستثمارات بحسب هذه الخطط ما يأتى:

أن هذه الفترة شهدت زيادات ملحوظة فى التخصصات الاستثمارية الموجهة نحو جميع الأنشطة الاقتصادية، ويعود ذلك إلى ما اتصفت به هذه الفترة من وجود وفرة فى الموارد المالية ووجود فائض في النقد الأجنبى، واقترنت هذه الوفرة في رؤوس الأموال برغبة بتقليص الاعتماد على قطاع النفط الخام والسعى نحو تصنيع الموارد النفطية الخام عن طريق إقامة الصناعات البتر وكيماوية وصناعات التكرير، كما أن الاهتمام بالقطاع الزراعى يعود إلى الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الغذائية وتقليص استيراد السلع الزراعية، فضلاً عن السعى نحو إقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان عملية التكامل والتوازن بين عناصر رأس المال الإنتاجى المباشر وعناصر رأس المال الفوقى و الاجتماعى.

وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية لتلك الأهداف إلا أن مراجعة الأولويات القطاعية حسب الخطط المذكورة تشير إلى ما يأتى:

أ- خلال الخطة الأولى ١٩٧٣-١٩٧٥ جاء قطاع الصناعة التحويلية فى المرتبة ما قبل الأخيرة وحظى بنسبة١٢,١% من مجموع التخصيصات وهى نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالتخصيصات الموجهة نحو القطاعات الأخرى التى سبقت قطاع الصناعة التحويلية فى الترتيب على الرغم من أنها تحظى بأهمية استراتيجية اقل كما أن قطاع الزراعة قد جاء بالمرتبة الرابعة وحصل على ١٤,٤%.

ب- وتكرر الأمر نفسه خلال الخطة ١٩٧٦-١٩٨٠ حيث جاء ترتيب الصناعة التحويلية بالمرتبة الخامسة وحظيت بنسبة ١٣,٦% والزراعة بالمرتبة ما قبل الأخيرة وحظيت بنسبة ١٣% وهى نسبة منخفضة ذا ما قورنت بالأهمية الاستراتيجية لهذين القطاعين فى عملية التنمية من ناحية وما حظيت به قطاعات أخرى من تخصيصات من ناحية أخرى.

ج- شهدت الخطة الثالثة (١٩٨١-١٩٨٥) تحسناً ملحوظاً فى نسبة التخصيصات الاستثمارية الموجهة للصناعة التحويلية حيث جاء بالمرتبة الثانية وحظى بنسبة ١٦,١% وبعد قطاع النقل والمواصلات الذى حصل على ١٨,٧%، إلا أن التخصيصات الاستثمارية الموجهة للزراعة شهدت تراجعاً ملحوظاً حيث انخفضت من ١٣% فى الخطة السابقة إلى ٩.٥% فى الخطة الحالية.

**الفترة الثانية ١٩٨٦-١٩٩٦:**

شهدت هذه الفترة انكماشاً ملحوظاً فى إيرادات النفط بسبب تراجع الطلب عليه وتدهور أسعاره فى الأسواق الدولية فضلاً عن رغبة صانعى السياسة الاقتصادية بترشيد استخدامه في ظل الظروف الدولية غير المواتية التي أخذت تبرز في تلك الفترة، ومن الطبيعى أن ينعكس هذا التراجع فى إيرادات النفط وبوادر ظهور العجز فى الموازنة العامة على اتجاهات الانفاق الاستثمارى وبخاصة الموجه نحو القطاعات السلعية الزراعة والصناعة والتحويلية.

***فنلاحظ من مراجعة التخصيصات الاستثمارية خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ ما يأتى:***

أ – حدوث تراجع ملحوظ فى نسب التخصصات الموجهة نحو الصناعة التحويلية والزراعة ويمكن تفسير هذا التراجع بعدم رغبة صانعى السياسة الاقتصادية فى هذه المرحلة بالتوسع بإضافة طاقات إنتاجية جديدة والاكتفاء برفع درجات استغلال الطاقات القائمة، فتوقف أو تأجل العديد من المشاريع الصناعية والزراعية. كما شهد كل من قطاع الماء والكهرباء وقطاع استخراج النفط والغاز انخفاضاً ملحوظاً وبخاصة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ حيث انخفضت في الكهرباء من ١٦,٩% إلى ٧,٧% والنفط من ١٩%إلى ١٧,٥%.ويمكن أن يفسر هذا التراجع بوصول عملية التراكم الرأسمالى إلى نقطة التشبع Saturation point نتيجة لوصول الطاقة الاستيعابية للاستثمار إلى حدودها القصوى، لضعف دور العناصر الديناميكية المكملة لعملية الاستثمار وفى مقدمتها الأيدى العاملة الماهرة والكفاءات التنظيمية والإدارية .

ب– فى مقابل هذا الاتجاه الهابط فى مجموعة الأنشطة السلعية شهدت الأنشطة غير السلعية وبخاصة الأنشطة الخدمية وبالتحديد أنشطة الخدمات العامة ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفعت من ٨,١% خلال الخطة الأولى ١٩٨١-١٩٨٥ إلى ١٥,٨% خلال فترة البرامج الاستثمارية، حيث شغلت المراتب الأولى خلال الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٢ والفترة ١٩٩٣-١٩٩٦. ويمكن تفسير ذلك بتركيز الانفاق الحكومى خلال تلك الفترة (وبسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع حجم العجز فى الميزانية) على تلبية طلبات الخدمات العامة وتقليص حجم الإنفاق الاستثمارى الموجه لأغراض التنمية الاقتصادية.

وعليه يمكن القول إن الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ قد شهدت تراجعاً ملحوظاً فى التوجهات الإنتاجية للسياسة الاستثمارية مقابل بروز التوجهات الاستهلاكية، وقد شكل هذا

التوجه أساسا موضوعياً لتوليد الموجات التضخمية التى شهدها الاقتصاد الليبى خلال تلك الفترة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن اتجاهات السياسة الاستثمارية معبراً عنها بالانفاق الحكومى الاستثمارى، كانت متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية فى الميزانية العامة، ففى ظل ظروف انتعاش الإيرادات النفطية تم تبنى السياسات الاستثمارية الإنتاجية والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية، ارتفعت الأهمية النسبية للإنفاق التنموى مقارنة بالإنفاق الجارى ،وهذا ما اتسمت به مرحلة تبنى الخطط التنموية خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٥، أما بعد انكماش إيرادات النفط خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ فقد تم تبنى السياسات الاستثمارية الانكماشية والسياسات الداعية إلى ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تمويل متطلبات الإنفاق الجاري، وفى مقدمتها المصروفات التشغيلية وبخاصة أجور ورواتب موظفي القطاع العام، لذلك تم التخلى فى هذه المرحلة تقريباً عن الاتجاه التنموى السابق والتراجع عن تبنى الخطط التنموية طويلة الأجل والتحول نحو البرامج الاستثمارية السنوية.

**٢- تحليل اتجاهات التحول الهيكلى فى الناتج المحلى الإجمالى:**

حظيت الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٥ باهتمام خاص من قبل المعنيين بشؤون التخطيط والتنمية الاقتصادية فى الجماهيرية، بوصفها الفترة التاريخية المناسبة لتحويل بنيان الاقتصاد الليبى من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد صناعى ــ زراعى متنوع من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وبناء قاعدة إنتاجية جديدة، وتأمين معدل نمو اقتصادى قادر على الاستمرار والتواصل الذاتى، وبعيداً عن عائدات النفط المرتهنة بظروف الأسواق الدولية والآيلة للنفاد فى المستقبل(٧).

وفى محاولة لاستثمار الفرصة التاريخية، التى أتيحت بعد تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣، وما هيأتهُ من موارد هائلة، وإمكانيات ضخمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وتصحيح الاختلال فى الهيكل الاقتصادى، ونظراً لقوة الارتباط بين النمو

المتحقق فى الناتج المحلى والنمو المتحقق فى الأنشطة الاقتصادية المساهمة فى تكوين هذا الناتج من ناحية ومساهمة القطاع النفطى فى الناتج المحلى الإجمالى من ناحية ثانية، ومن تحليل بيانات الجدول رقم (٢) يمكن التمييز بين مرحلتين فى سجل النمو الاقتصادي فى الجماهيرية وكآلاتى:

أولاً: المرحلة الأولى وتشمل سنوات عقد السبعينات ١٩٧٠ –١٩٨٠ وهى السنوات التى شهدت ارتفاعاً مطردا فى معدلات النمو الاقتصادى ارتبط بارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى.

ثانياً: المرحلة الثانية وتشمل السنوات من ١٩٨٥–١٩٩٩ وهى السنوات التى شهدت معدلات النمو السالبة والبطيئة، وارتبطت بالانخفاض التدريجى فى المساهمة النسبية للقطاع النفطى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى.

**المرحلة الأولى ١٩٧٠–١٩٨٠:**

شهدت هذه المرحلة حدوث تحول مهم فى الاقتصاد الليبى تمثل فى السيطرة على مقدرات القطاع النفطى وتصحيح أسعاره، ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى التى وصلت إلى حوالى ٦٠% لمتوسط الفترة ١٩٧٠–١٩٨٠ إلا أن هذا التحول عمل على تكريس حالة التخصص الإنتاجى والتجارى للاقتصاد الليبى كاقتصاد نفطى، وأدى ذلك إلى تحريك المزايا النسبية نحو هذا القطاع وبعيداً عن الأنشطة السلعية الأساسية ( الزراعة والصناعة التحويلية).

ويمكن ملاحظة ذلك من بيانات الجدول رقم(٢) حيث يبلغ متوسط مساهمة الزراعة خلال نفس الفترة ٢,٥% والصناعة التحويلية ٢ % وهى مساهمة هامشية وضعيفة جداً مقارنة بالأهمية الاستراتيجية لهذين القطاعين فى عملية التنمية. وقد تركزت عملية التوسع التنموى فى الأنشطة السلعية غير النفطية خلال تلك الفترة فى قطاع البناء والتشييد الذى بقيت مساهمته خلال تلك الفترة حوالى ١٠% لكونه اكثر القطاعات تأثراً

بالزيادة فى الإنفاق الحكومى المتولد عن الزيادة فى إيرادات النفط .لذلك يمكن القـــول إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو تعمق الفجوة بين مساهمة الأنشطة السلعية غـــير النفطيـــة ، التى ساهمت بأقل من ١٥% فى تكوين الناتج، ١٠% منها تعود لقطـــاع التشـــييد و ٥% لثلاثة قطاعات أساسية هى الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه مـــن ناحيـــة، والناتج السلعى النفطى الذى ساهم بحوالى ٦٠% من ناحية ثانية.

**جدول رقم (٢)**

**الأنشطة الاقتصادية المساهمة فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى**

| النشاط | ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النفط | ٦٣,١ | ٥٣,٣٧ | ٦١,٨٣ | ٤٤,٥٨ | ٣٥,٥ | ٢٤,٦ | ٢٢,٨ | ٢٣,٤ |
| تعدين ومحاجر | ٠,١ | ٠,٥٦ | ٠,٤٦ | ٠,٦٣ | ١,٤ | ١,٥ | ١,٥ | ١,٤ |
| الاستخراجى | ٦٣,٢ | ٥٣,٩٣ | ٦٢,٢٩ | ٤٥,٢١ | ٣٦,٩ | ٢٦,١ | ٢٤,٣ | ٢٤,٨ |
| الزراعة | ٢,٦ | ٢,٢٥ | ٢,٢٥ | ٤,٣٦ | ٤.٤ | ٩,٤ | ١٠,٨ | ٩.٩ |
| التحويلية | ١,٧ | ١,٨ | ٢,٠ | ٥,٣٧ | ٧,٢ | ٨,٠ | ٦.٦ | ٦.٦ |
| الكهرباء | ٠,٥ | ٠,٤٨ | ٠,٤٦ | ١,٤٢ | ٢,٠ | ٢,١ | ١,٩ | ٢,٠ |
| التشييد | ٦,٨ | ١١,٨٣ | ١٠,٤٤ | ٨,٦٢ | ٦,٠ | ٤,٨ | ٥,٢ | ٤,٨ |
| سلعى غير نفطى | ١١,٦ | ١٦,٣٦ | ١٥.١٥ | ١٩,٧٧ | ١٩,٦ | ٢٤,٣ | ٢٤,٥ | ٢٣,٣ |
| سلعى | ٧٤,٨ | ٥٦,١٨ | ٧٧,٤٤ | ٦٤,٩٨ | ٥٦,٥ | ٥٠,٤ | ٤٨,٨ | ٤٨,١ |
| التجارة | ٣,٦ | ٦,١١ | ٤,٨٩ | ٧,٢٩ | ١٠,٣ | ١٢,٥ | ١٣,٨ | ٩,٣ |
| النقل | ٣,٤ | ٤,٧٨ | ٣,٩٨ | ٦ | ٨,٤ | ٨,٩ | ٨,٩ | ١٣,٤ |
| المال | ١,٠ | ٢,٦٩ | ٢,٣٣ | ٣,٢٣ | ٣,٧ | ٢,٨ | ٣.٣ | ٣,٠ |
| السكن | ٤,٦ | ٣,٥٦ | ١,٩٨ | ٣,١٩ | ٤,٠ | ٣,٩ | ٣,٥ | ٣,٦ |
| خدمات عامة | ٧,٦ | ٧,٠٢ | ٥,٦٨ | ٦,٣ | ٧,١ | ٨,٢ | ٨,٧ | ٩,٣ |
| خ تعليمية | ٣,١ | ٣,٣٤ | ٢,١٨ | ٥,٤٦ | ٥.٥ | ٧,٣ | ٦,٥ | ٦,٩ |
| خ صحية | ١,٣ | ١,٤ | ١,٠٨ | ٢,٣٦ | ٢,٥ | ٢,٩ | ٣,٤ | ٣,٦ |
| أخرى | ٠,٦ | ٠,٨١ | ٠,٤٤ | ١,١٦ | ٢,٠ | ٣,١ | ٣,١ | ٢,٨ |
| خدمات | ١٢,٦ | ١٢,٥٧ | ٩,٣٨ | ١٥,٢٨ | ١٧,١ | ٢١,٥ | ٢١,٧ | ٢٢,٦ |
| غير السلعية | ٢٥,٢ | ٢٣,٦ | ٢٢,٥٦ | ٣٤,٩٩ | ٤٣,٥ | ٤٩,٦ | ٥١,٢ | ٥١,٩ |

المصدر:١- صبحى قنوص واخرون "ليبيا الثورة خلال ثلاثين عاما" دار الكتب الوطنية، بنغازى،١٩٨٩.

٢- مصرف ليبيا المركزى "التقارير السنوية".

**المرحلة الثانية ١٩٨٥-١٩٩٩:**

شهدت هذه المرحلة حدثين مهمين انعكسا بشكل مباشر على المساهمات القطاعية فى الناتج المحلى الإجمالى.

الأول هو انكماش إيرادات النفط بسبب تدهور أسعاره وتراجع الطلب عليه فى الأسواق العالمية، أما الثانى فهو فرض الحظر الجوى ومجموعة من القيود السياسية والاقتصادية على الجماهيرية، وقد ترك هذان الحدثان اثرهما الواضح على تلك المساهمات. وبقدر تعلق الأمر بالأنشطة السلعية فقد حصل انخفاض واضح فى مساهمة القطاع النفطى التى انخفضت إلى النصف تقريباً أى من حوالي ٦٠% فى الفترة السابقة إلى ٣٠% كمتوسط للفترة ١٩٨٥-١٩٩٩. وقد أدى ذلك إلى تعديل الوزن النسبى للمساهمات القطاعية لصالح ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من ٢% فى الفترة السابقة إلى حوالى ٧% فى الفترة الحالية .وقطاع الزراعة من ٢,٥% فى الفترة السابقة إلى حوالى ٨% فى الفترة الحالية والكهرباء من ٠,٥% إلى ٢% فى حين تراجع قطاع التشييد ١٠% فى الفترة السابقة إلى حوالى ٦% فى الفترة الحالية .وعلى الرغم من أن هذه التغيرات قد أسفرت عن تقليص الفجوة بين الأنشطة السلعية غير النفطية كمجموعة وبين الناتج السلعى النفطى إلا أنها أدت من ناحية اخرى الى تعميق الفجوة بين الأنشطة السلعية كمجموعة والأنشطة غير السلعية، حيث شهدت الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً فى هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة إذ وصلت مساهمتها النسبية إلى حوالى ٥٠% كمتوسط مقابل حوالى ٢٥% فى الفترة السابقة.وتركزت تلك المساهمة فى أنشطة الخدمات العامة التى وصلت مساهمتها إلى اكثر من ٢٠% خلال تلك الفترة مقابل حوالى ١١% فى الفترة السابقة.

من كل ما تقدم يمكن القول إن الاقتصاد الليبى قد شهد خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ مرحلة تعمق الاختلال القطاعى، ترافقت مع اتساع الفجوة بين القطاعات المتقلصة

وهى القطاعات التى تمثل مصادر العرض السلعى المحلى وتتمثل بالناتج السلعى غير النفطى والقطاعات المتوسعة التى تمثل روافد الطلب وتتمثل بالأنشطة غير السلعية، الأمر الذى عمل على تعميق الفجوة بين القدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطنى والمعبر عنها بالقيم المضافة المتولدة فى قطاعى الصناعة التحويلية والزراعة، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول فى الأنشطة غير السلعية.ومن الطبيعى أن ينسحب هذا الأثر على سياسة الاستيراد التى أخذت تركز على استيراد السلع الاستهلاكية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ وعلى حساب استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية. وهذا يعني أن الاختلال المذكور قد عمل على توثيق أواصر اندماج الاقتصاد الليبي بالأسواق والمصادر الأجنبية .كما انعكس هذا الاختلال بين هاتين المجموعتين على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فاختلت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب، فضلاً عن اختلال العلاقة بين القدرات المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتى والتنمية المتواصلة ذاتياً من جهة والتبعية الاقتصادية الصناعية المتقدمة من جهة ثانية، وأخيراً انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الأسعار وبروز المظاهر التضخمية التى اجتاحت الاقتصاد الليبى خلال تلك الفترة.

**ثانياً: الواقع الإنتاجى لقطاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاد الليبى:**

كان دور قطاع الصناعة التحويلية حتى العام ١٩٦٩ هامشياً ، تسيطر فيه مجموعة من الصناعات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص على الهيكل الصناعى(٨). إلا أن تدفق العائدات النفطية، وزيادة الإنفاق الحكومى، قد شجع على قيام عدد كبير من الصناعات، منها التصديرية التى تحاول استثمار الميزة النسبية الواضحة، المتمثلة بوفرة النفط والغاز الطبيعى، والتى يتوفر عليها الطلب فى الأسواق الدولية، ومنها الموجهة نحو تلبية احتياجات السوق المحلية وقد تم إنشاء هذه الصناعات فى فترة زمنية قصيرة نسبياً، فقام البعض منها دون إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية جيدة، كما قام البعض الآخر دون تنسيق مسبق فيما بينها على المستوى الإقليمى والموقعى، ودون دراسة لقضية

الترابطات الإنتاجية والتكامل فيها، ولا ريب فى أن هذه العوامل ستؤثر فى مسيرة التنمية الصناعية فى المستقبل(٩).

لذلك ظلت المساهمة النسبية لهذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الدور المحورى الذى يمكن أن يلعبه فى عملية التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الليبى ويمكن التأكد من هذه الحقيقة عند مقارنة هذه المساهمة بمثيلاتها على صعيد الدول الأفريقية والنامية والدول المتقدمة كما سيتبين فى الجدول الآتي:

**جدول رقم (٣)**

**مقارنة المساهمة النسبية للقيمة المضافة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى ليبيا والمجاميع الدولية الأخرى**

بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ ( بالدولار )

| السنة | ليبيا | مجموعة الدول الأفريقية | مجموعة الدول النامية | مجموعة الدول المتقدمة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٢,٨ | ١١,٠ | ١٩٥,٠ | ٢٢,٩ |
| ١٩٩٠ | ٧,٩ | ١٢,٧ | ٢١,٢ | ٢٢,٠ |
| ١٩٩٧ | ١٢,٠ | ١٢,١ | ٢٤.٠ | ٢١,٠ |
| ١٩٩٨ | ١٢,٠ | ١٢,٣ | ٢٤,٠ | ٢١,٤ |

المصدر: موقع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الإنترنت( UNIDO).

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا هى اقل بكثير من مثيلاتها فى الدول الأفريقية والنامية على الرغم من التحسن الذى طرأ على هذه المساهمة فى ١٩٩٧-١٩٩٨.

وسنحاول التعرف بشيء من التفصيل على أهم الأسباب التى تقف وراء ضعف دور قطاع الصناعة التحويلية فى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبى. عن طريق تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية فى هذا القطاع، وتحليل الهيكل الصناعى على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية والتعرف على مدى تنوعه، والتعرف على طبيعة التغيرات الهيكلية التى حصلت على مستوى المجموعات الرئيسية للصناعات مثل الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، وعلى مستوى الانماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير، وسيجرى الاعتماد على معيار القيمة المضافة لدراسة كل هذه المعايير، ولتحقيق هذه الأهداف مجتمعةً سيتم تقسيم هذا المبحث إلى الفقرات الاتية:

تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية الصناعية فى الجماهيرية الليبية.

تحليل الهيكل الصناعى على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية.

تحليل الهيكل الصناعى بحسب طبيعة السلعة المنتجة.

تحليل الهيكل الصناعى بحسب الأنماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير.

**تحليل الهيكل الصناعى بحسب الحجم:**

١- تحليل اتجاهات السياسة الاستثمارية الصناعية فى الجماهيرية الليبية:

إن المتأمل لمسيرة التنمية الصناعية فى الجماهيرية يلاحظ اعتمادها على مبدأ التخطيط الصناعى لتحقيق أهدافها ويمكن الوقوف عند المحطات الآتية(١٠):

أ- تم التركيز خلال الخطة الثلاثية (١٩٧٣- ١٩٧٥) على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ، فركزت الخطة بالدرجة الأولى على الصناعات الغذائية واستهدفت أن يشكل إنتاج السلع الغذائية نحو ٣٠% من الإنتاج الصناعى، بالإضافة إلى الاهتمام بصناعة الغزل والنسيج وصناعة الأسمنت ومواد البناء.

ب- شهد العام ١٩٧٦ المباشرة بتطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠) التي تهدف تعزيز وضع الصناعات التي شملتها الخطة الأولى مع التأكيد على إقامة عدد من الصناعات التصديرية التي تقوم على استثمار واستغلال المواد الطبيعية المتوفرة (النفط الخام والغاز) كالصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية والبدء بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامة مجمع الحديد والصلب وإقامة العديد من الصناعات المعدنية والهندسية.

ج- ركزت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) على إعطاء الأولوية للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيمياوية وصناعة تكرير النفط بالإضافة إلى الإسراع في تنمية عدد من الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية، حيث استهدفت الخطة تصدير نحو ٨٠% من إنتاج البتروكيماويات. ومن الناحية العملية فان خطة التحول ( ١٩٨١-١٩٨٥) سارت على نفس المنهج الذي رسمته خطة التحول السابقة(١٩٧٦-١٩٨٠) من حيث تأكيدها على أهمية الصناعات التصديرية، بعد أن أضافت إلى قائمة الصناعات التصديرية مجموعة من الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وصناعة الألومنيوم، و صناعة الأسمنت ومواد البناء، حيث أكدت على أهمية توفير فائض للتصدير بعد تغطية احتياجات الطلب المحلي من هذه الصناعات.

د- أما البرامج الاستثمارية السنوية التي جاءت منذ العام ١٩٨٦-٢٠٠٠ فقد اهتمت بإكمال المشاريع المخطط لها سابقاً مع إدخال عدد من الصناعات التجميعية، وخاصة صناعة الإلكترونيات (كالأجهزة المرئية والمسموعة والحواسيب والهواتف).

إلا أنه بالمقارنة بين هذه الأهداف المعلنة في خطط التحول وبين التوزيع الفعلي للاستثمارات على الفروع الصناعية كما توضحه بيانات الجدول رقم (٤) يتبين ما يأتي:

أ- أن الصناعات الكيماوية جاءت بالمرتبة الأولى، واستحوذت على ٥٩,٣٣% من التخصصيات حتى العام ١٩٧٢ وجاءت الصناعات النفطية بالمرتبة الثانية وحصلت

علـــى ١٦,٣٩% منـــها ١٦,١٩% لصناعـــة تكريـــر النفـــط و٠,٢٠% للصناعـــة البتروكيماوية، وجاءت صناعة مواد البناء بالمرتبة الثالثة حيـــث حصلـــت صناعـــة الإسمنت والجير ٧,٨٠% ومواد البناء ٠,٩٠%. أما الصناعـــات الغذائيـــة فجـــاءت بالمرتبة الرابعة وحصلت على ٥,١٢%.

ب- لم يتغير الوضع كثيراً العام ١٩٧٥ حيث جاءت الصناعات النفطية بالمرتبة الأولـــى وحصلت على ٢٧,٤٦ % منها ١٧%صناعة تكرير النفـــط و ١٠,٢٥ % لصناعـــة البتروكيماويات .وجاءت الصناعة الكيماوية بالمرتبة الثانية وحصلت علـــى ٢٥,٢٨% ومواد البناء بالمرتبة الثالثة وحصلت على حوالى ٢٠% وحافظت الصناعات الغذائيـــة على المرتبة الرابعة وحصلت على حوالى ١١%.

ج- حافظت الصناعة النفطية على المرتبة الأولى فى العـــام ١٩٨٠% وحصلـــت علـــى ٣٥,١٥% وجاءت صناعة الأسمنت ومواد البناء بالمرتبة الثانيـــة وحصلـــت علـــى حوالي ٢٠% وجاءت الصناعات الغذائية بالمرتبة الثالثة وحصلت على ٩,٩٥% أمـــا الكيماوية فتراجعت فى هذا العام حيث حصلت على ٩,٥٨%.

د- استمرت الصناعة النفطية بالموقع الأول عام ١٩٨٥ وحصلت علـــى ٣١,٣% إلا أن هذا العام شهد بروز صناعة جديدة فى توجهات الاستثمار وهى الصناعات المعدنيـــة الأساسية التى جاءت بالمرتبة الثانية ٢٣,١٦% ويعود ذلك إلى إنشاء مجمـــع الحديـــد والصلب وجاءت الصناعات الكيماوية بالمرتبة الثالثة وحصلت على ١٥,٣٤% مـــن التخصيصات أما صناعة الأسمنت ومواد البناء فجاءت بالمرتبة الرابعـــة وحصلـــت على ١١,١% وجاءت الصناعات الغذائية بالمرتبة الخامسة وحصلت علـــى حوالـــى ٧%.

هـــ- استمرار نفس الاتجاه تقريباً في العام ١٩٨٧ حيث جاءت الصناعة النفطية بالمرتبـــة الأولى وحصلت على ٢٩,١ % والمعدنية الأساسية بالمرتبة الثانيـــة حوالـــى ٢٧% والكمياوية بالمرتبة الثالثة ١٥,٨٨% ومواد البناء بالمرتبة الرابعة ١٠,٤% الغذائيـــة بالمرتبة الخامسة وحصلت على ٧% تقريباً.

وبناءً على هذه المؤشرات نستطيع القول إن السياسة الاستثمارية قد ركزت على عدد من الفروع التحويلية وهى الصناعات النفطية (البتر وكيماوية والتصفية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة مواد البناء باعتبار أن هذه الفروع يمكن أن تلعب دور أقطاب النمو فى هذه المرحلة من التنمية التى تشهدها الجماهيرية، لحين توفر الظروف الكفيلة لنشر التنمية الصناعية قطاعياً واقليمياً ومؤسسياً.

**جدول رقم (٤)**

**التوزيع النسبى للإنفاق الاستثمارى على مستوى النشاط الصناعى فى الجماهيرية للفترة ١٩٧٢-١٩٨٧ (نسب مئوية)**

| النشاط الصناعى | ١٩٧٢ | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٨٧ |
|---|---|---|---|---|---|
| الغذائية | ٥,١٢ | ١٠,٩ | ٩,٩٥ | ٦,٧٨ | ٦,٧٧ |
| الملابس والجلود | ٣,٢٥ | ٥,٥ | ٦,٣٦ | ٣,٥٠ | ٣,٢٢ |
| الأثاث والورق | – | ١,٤ | ١,٥٣ | ١,١٢ | ١,٢٣ |
| الكيماوية | ٥٩,٣٣ | ٢٤,٩٣ | ٧,٨٨ | ٥,٧٠ | ٥,٤٨ |
| الكيماوية الأساسية | ٠,٠٦ | ٠,٣٥ | ١,٧٠ | ٩,٦٤ | ٩,٤٠ |
| تكرير النفط | ١٦,١٩ | ١٧,٢١ | ١٠,٨٥ | ٧,٠ | ٦,٤٨ |
| البتر وكيماويات | ٠,٢٠ | ١٠,٢٥ | ٢٤,٣٠ | ٢٤,٣٠ | ٢٢,٦٢ |
| الأسمنت والجير | ٧,٨٠ | ١٥,٧٣ | ١٦,١١ | ٩,٣٠ | ٨,٦٩ |
| مواد البناء | ٠,٩٠ | ٣,٩٣ | ٣,٨٨ | ١,٨ | ١,٧١ |
| المعدنية الأساسية | ٠,١٣ | ٠,٨٧ | ٧,٧٣ | ٢٣,١٦ | ٢٦,٧٦ |
| المعدنية والكهربائية | ٣,٤٦ | ٦,٦١ | ٦,٤٦ | ٣,٦٢ | ٣,٦٠ |
| الصناعات الصغرى | ٠,٥٦ | ٠,٧٠ | ٠,٦٢ | ٠,٨٠ | ٠,٨٦ |
| تطوير الصناعة | ٣,٠ | ٠,٨٤ | ١,٥٢ | ٢,١١ | ٢,٣٢ |
| المشاركة في إنشاء الصناعات | – | ٠,٧٦ | ١,١١ | ٠,٩٨ | ٠,٩٣ |
| **المجموع** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

**المصدر: صبحى قنوص واخرون "ليبيا الثورة خلال عشرين عاماً" دار الكتب الوطنية، بنغازى١٩٨٩.**

## ٢-تحليل البنية الصناعية على مستوى الفروع والأنشطة التحويلية:

يحتل هذا المعيار أهمية خاصة فى التصنيف الصناعى لارتباطه المباشر بعملية تحليل وتخطيط الأنشطة المختلفة للقطاع الصناعى والتغيرات الهيكلية الحاصلة فيه. كما أن هذا المعيار يعكس تطور مستوى الفروع الصناعية والأهمية النسبية لكل فرع، وبالتالى مدى مساهمتها فى خلق القيمة المضافة التحويلية[١١]، وبهدف تحليل البنية الصناعية فى الجماهيرية على مستوى الفروع نستعرض الجدولين الآتيين:

**جدول(٥)**

**تطور كميات الإنتاج الصناعى لأهم الأنشطة التحويلية فى الجماهيرية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠**

| السلعة | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٥ | ١٩٨٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | وحدة القياس |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طحن الغلال | ١٨٧ | ١٤٧ | ٣٦٦,٥ | ٣١٥ | ٣٩٣ | ٤٥٨ | ٣٤٠ | ألف طن |
| الأعلاف | ٥٥ | ٢٦٤ | ٦٤٨٨ | ٧٠٠ | ٧٧٥ | ٥٨٥ | – | ألف طن |
| التبغ | ٣ | ٢,٥ | – | – | ٣,٦ | ٤.٤ | – | ألف طن |
| النسيج | – | ١٠,٨ | ١٧,٣ | ١٧,٥ | ١٣,٤ | ٥,٧ | – | مليون م$^{٢}$ |
| السجاد | – | ٠,١٢ | ١ | ٢ | – | ٤ | – | مليون م$^{٢}$ |
| الأردية | – | – | – | – | ٠,٧ | ٠,٨ | – | مليون وحدة |
| البطاطين | – | – | ٣٩٥ | ٣١٠ | ٢٨٤ | ٣٠٠ | – | ألف وحدة |
| الأحذية | ٠,٤ | ٤,١ | ٦.٦ | ٨,٩ | ٣,٤ | ٥,٦ | ٣,٥ | مليون زوج |
| الإطارات كاملة | – | – | ٣٤١ | ٣٠٠ | – | ١١٥ | ١٤٧ | ألف وحدة |
| الصابون والشامبو | – | – | ١,٢ | ٢ | – | ٢٣,٤ | ٢٣,٥ | ألف طن |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مسحوق التنظيف | – | – | – | – | ٢١,٧ | ١٩ | ١٤,١ | ألف طن |
| اللدائن | – | – | ٣١,٧ | ٢,٨ | – | – | – | ألف طن |
| الصودا الكاوية | – | – | ٢١,٤ | ٣٠ | – | – | ٣٨,٦ | ألف طن |
| الأسمنت | ٧٠٨ | ١٩٠٠ | ٢٨٠٠ | ٢٨٠٠ | – | – | ٦٥٦٠ | ألف طن |
| الجير | ١٠,٥ | ٧٣,٥ | ٥٥,٧ | ٣٩ | ٢٢ | ٣٥ | – | ألف طن |
| الطوب الآجر | – | ١١٤ | ١٠٩,٥ | ٩٦ | ٨٥ | ٣ | – | ألف طن |
| الأنابيب الحديدية | – | ٠,٦ | ٢,٤ | ٣ | – | – | – | ألف طن |
| | – | ١١.١ | ١٩,١ | ٢٤ | – | ٢٥,٦ | ١٢,٩ | ألف طن |
| الحديد والصلب | – | – | – | – | – | – | – | ألف طن |
| الجرارات الزراعية | – | ٢,٥ | ٢.٢ | ٣,٢ | – | ١,٣ | ٠,٧٤ | ألف جرار |
| الدراجات | – | – | ٤٧,١ | ٤٥ | – | ٥٠,٣ | ١٤٠,٢ | ألف وحدة |
| شاحنات وحافلات | – | – | ٠,٧٨ | ١,٢ | – | ٠,٨٧ | ١,٢ | ألف وحدة |
| ثلاجات | – | – | – | – | – | ١٢,٥ | ٢٢,٤ | ألف وحدة |
| المجمدات | – | – | – | – | – | ١٣,٩ | ١٠,٧ | ألف وحدة |
| أفران | – | – | – | – | – | ٥٧,١٣ | ٤١,٧ | ألف وحدة |
| تكرير النفط | ١,٧ | ٥,١ | – | ١٢,٨ | ١٣,٤ | ١٣,٨ | – | ألف طن |
| البتروكيماويات | ٤١٤ | – | – | ١٣١٦ | ١٦٨١ | ٢٤٨١ | ٢١٦٣ | ألف طن |

المصدر: ١- صبحى قنوص واخرون "ليبيا الثورة خلال عشرين عاماً" دار الكتب الوطنية ،بنغازى، ١٩٨٩.

٢-مصرف ليبيا المركزى "التقارير السنوية".

## جدول(٦)

**تطور المساهمات النسبية للفروع التحويلية فى الجماهيرية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠**

**(نسب مئوية)**

| الصناعة | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٦ | ١٩٨٨ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| الغذائية | ٧١,٥٠ | ٤٦,٢٠ | ٤١,٠٧ | ٣٤,٥ | ٢٣,١٩ |
| النسيج والجلود | ٣,٣٧ | ١١,٠ | ١٧,٠٣ | ١٦,٧٦ | ١٥,٥٩ |
| الأثاث والورق | ٢,٦٠ | ١,٩٣ | ٢,٠٣ | ٣,٠٠ | ٠,٠٠ |
| الكيماوية | ٠,٠٠ | ٦,٨٠ | ١٣,٠ | ١٢,١٣ | ١٩,٧٢ |
| الأسمنت ومواد البناء | ٢٠,٢٠ | ٢٠,٥١ | ١٢,٠٦ | ١٤,٠١ | ١٤,٨٤ |
| المعدنية والهندسية | ٢,٣٣ | ١١,٩٠ | ١٤,٢٧ | ١٨,٠٠ | ٢٠,٥ |
| المعدنية الأساسية | ٠,٠٠ | ١,٦٦ | ٠,٥٤ | ١,٦٠ | ٦,١٢ |
| **المجموع** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر :١- مجلة التنمية الصناعية العربية "ملف الصناعة في الجماهيرية العربية الليبية" العدد ٢٣-٢٤ كانون الثانى ١٩٩٠.

٢-الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق "الكتيب الإحصائى طرابلس،٢٠٠١.

***من تحليل بيانات الجدول رقم (٥) نلاحظ ما يأتى:***

أ - لم تساهم في تشكيل الهيكل الصناعي التحويلى حتى العام ١٩٧٥ سوى صناعتين هيمنتا على حوالى ٩٢% من القيمة المضافة التحويلية هما صناعة المواد الغذائية والتى استحوذت على حصة الأسدلى%، و تركز إنتاجها فى صناعة طحن الغلال والأعلاف، وصناعة الأسمنت ومواد البناء وساهمت بحوالى ٢٠,٢% وتركز إنتاجها فى أنشطة الأسمنت والطوب الآجر، أما الفروع الأخرى، فإما لم تكن قائمة أصلاً، أو

أن مساهمتها كانت هامشية، ولم تتعد ٣,٣٧% فى افضل الأحوال مثل صناعة الغـزل والنسيج والجلود، والتى تركز إنتاجها فى نشاط صناعة الأحذية.

إن هذا الواقع يؤكد على بدائية وبساطة الهيكل الصناعى وكثرة فجواته واتساع نطـاق مساحتها، لكونه اقتصر على عدد من المصانع المتفرقة ضعيفة الترابط وموجهه نحـو إشباع الطلب المحلى الاستهلاكى.

ب- في العام ١٩٨٠ طرأ تبدل واضح فى توزيع المساهمات النسبية للفـروع التحويليـة وذلك لانخفاض مساهمة الصناعات الغذائية من ٧٢% إلى ٤٦,٢٠%، وعلى الرغـم من هذا الانخفاض فإن هذه الصناعة حافظت على الـترتيب الأول، كمـا حـافظت صناعة مواد البناء على الترتيب الثانى وساهمت بحوالى ٢١% في القيمة المضافـة التحويلية وأخذت تبرز في هذه المرحلة أنشطة جديدة مثل صناعة الجير والزجاج كما برز في هذه المرحلة دور الصناعات المعدنية والهندسية التى جـاءت فـى المرتبـة الثالثة وساهمت بحوالى ١٢% وتركز إنتاجها في أنشطة صناعة الجرارات الزراعيـة والأنابيب الحديدية وجاءت صناعة الغزل والنسيج بالمرتبة الرابعة وساهمت بحوالـى ١١%.

ج- فى العام ١٩٨٦ استمرت عملية إعادة توزيـع الاهميـات النسـبية مـع اسـتمرار الانخفاض فجاءت مساهمة الصناعات الغذائية فى القيمة المضافة التحويلية، لصـالح بروز أنشطة جديدة، فاحتلت صناعة النسيج والجلود المرتبة الثانية، بعد أن ظـهرت أنشطة صناعية جديدة هى صناعة السجاد والبطـاطين وارتفعـت مسـاهمتها إلـى ١٧,٠٣%، واحتلت الصناعات الهندسية المرتبة الثالثة وساهمت بنسبة ١٤,٢٧% بعـد أن ظهرت أنشطة تجميعية جديدة مثل صناعـة الشـاحنات والحـافلات والثلاجـات وجاءت بالمرتبة الثالثة وساهمت بنسبة ١٤,٢٧%.

د - مع بروز دور الصناعات الكيماوية التى جاءت بالمرتبة الرابعة وساهمت بنسبة ١٣% وتركز إنتاجها في صناعة الإطارات والصابون ومساحيق الرصف واللدائن والصودا الكاوية لم يتغير هذا الاتجاه كثيراً فى العام ١٩٨٨ .

هـ- شهد كل من العام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ صعوداً واضحاً لكل من الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية(*) وصناعة التكرير والصناعات المعدنية والهندسية وصناعة مواد البناء . مقابل التراجع النسبي للصناعات الغذائية وصناعة الورق .

ومن تحليل المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشطة، نلاحظ أن الاتجاه العام لتلك المساهمات قد جاء متوافقاً مع اتجاهات السياسة الاستثمارية التى ركزت على عدد محدود من الصناعات، وكانت المحصلة هى هيمنة عدد قليل من الانشطة الصناعية على الهيكل الصناعي في ليبيا وهى كل من الصناعات الغذائية والصناعات النفطية وبخاصةً الصناعة البتر وكيماوية وصناعة التصفية بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وصناعة مواد البناء وعدد من الأنشطة التجميعية الهندسية، الأمر الذي عزز من حالة التخصص الانتاجى للاقتصاد الليبى في أنشطة القطاع النفط، والأنشطة التى تعتمد عملية التوسع فيها على استمرار تدفق الإيرادات النفطية. ومن الطبيعى أن يأتى ذلك على حساب رفع مستوى التنويع الانتاجي في قطاع الصناعة التحويلية.

**٣-تحليل الهيكل الصناعي بحسب طبيعة السلعة المنتجة.**

تأتى أهمية دراسة الهيكل الصناعي على أساس المجاميع الصناعية الرئيسية الثلاث من كونها توضح نمط النمو المتحقق ، ومدى التوازن فى الهيكل الصناعى والمراحل التى

(*) انتقلت الصناعة البتروكيماوية وصناعة تصفية النفط و التى كانت تابعة لقطاع الصناعة التحويلية الى قطاع النفط فى العام ١٩٨٥ المصدر مجلة التنمية الصناعية العربية " ملف الصناعة فى الجماهيرية الليبية " العدد ٢٣ – ٢٤ كانون الثانى ١٩٩٠ ص ١٨٥.

قطعتها عملية التصنيع للوصول إلى الهدف المنشود المتمثل بتحقيق نسيج متشابك ومتكامل للصناعة. وهى كالآتى:

**المجموعة الأولى:** وتشمل مجموعة الصناعات الاستهلاكية، التى تستخدم لإشباع الطلب النهائى (للاستهلاك النهائي المباشر) ولا يتجه إنتاجها نحو الاستخدام فى مراحل إنتاجية لاحقة وتشمل صناعة المواد الغذائية وقسماً من أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية بالإضافة إلى الصناعات الاستهلاكية المعمرة كالصناعات التجميعية الهندسية(*) (صناعة السيارات والثلاجات والمجمدات والأجهزة المرئية والمسموعة ) وقد ادخل الباحث إنتاج الصناعات الهندسية المعدنية الليبية ضمن هذه المجموعة .

**المجموعة الثانية:** هى صناعة السلع الوسيطة وهى الصناعات التى تنتج سلعاً تستخدم كمدخلات وسيطة فى إنتاج السلع الأخرى وتشمل معظم إنتاج الصناعات الكيماوية وصناعة الأسمنت ومواد البناء وصناعة الورق .

**المجموعة الثالثة:** هى صناعة السلع الإنتاجية وتشمل صناعة وسائل الإنتاج كصناعة المكائن على اختلاف أنواعها وصناعة العدد وصناعة منتجات المعادن المصنعة وصناعة السفن والقاطرات والطائرات واصلاحها ، أن وجود هذه المجموعة من الصناعات ضمن الهيكل الصناعى يشكل العامل المحرك والمولد للنمو فى سائر أنشطة الاقتصاد الوطني غير أنها تواجه فى الأقطار النامية عقبات عديدة من أهمها النقص فى العملات الأجنبية والنقص فى المهارات والكفاءات الإدارية والتنظيمية، علاوة على ضيق الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج التى قد تحبط من الآثار الناجمة عن التوسع فى هذا النمط من الصناعات(١٢).

(*) يمكن ان تستثني من هذه المجموعة صناعة الجرارات الزراعية باعتبارها تستخدم لاغراض انتاجية على الرغم من ضآلة أهميتها النسبية فى القيمة المضافة التحويلية.

وبهدف توضيح الأهمية النسبية لكل مجموعة من هذه المجموعات فـــى إجمـــالى الناتج الصناعي التحويلي وبالتالى تحديد مدى التنوع والتوازن فـــى الـــهيكل الصنـــاعى نعرض الجدول الآتى:

**جدول رقم(٧)**

**التوزيع النسبى لمساهمات الفروع التحويلية**

**بحسب طبيعة السلعة المنتجة للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠)**

(نسب مئوية)

| النشاط الصناعى | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٨ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| استهلاكية | ٧٧,٢ | ٦٩,١٠٠ | ٦٩,٢٦ | ٥٩,٢٣ |
| وسيطة | ٢٢,٨ | ٢٩,٢٤ | ٢٩,١٤ | ٣٤,٥٦ |
| إنتاجية | – | ١,٦٦ | ١,٦٠ | ٦,١٢ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر: ١- مجلة التنمية الصناعية العربية "ملف الصناعة فى الجماهيرية العربية الليبية " العدد ٢٣-٢٤ كانون الثانى ١٩٩٠

٢- الهيئة العامة للمعلومات وللتوثيق "الكتيب الاحصائى" طرابلس ،٢٠٠١

من بيانات الجدول رقم (٧) يتبين أن معظـــم جـــهود التنميـــة الصناعيـــة فـــى الجماهيرية قد تم تكريسها ضمن دائرة مجموعة الســـلع الاســـتهلاكية فقـــد ظلـــت هـــذه المجموعة تهيمن على الصناعية خلال الفترة موضوع البحث ١٩٧٥-٢٠٠٠ على الرغـــم من اتجاهها نحو التراجع النسبى في العام ١٩٨٨ لصـــالح الصناعـــات الوســـيطة حيـــث انخفضت من ٧٧,٢% إلى ٥٩,٣٠% عام ٢٠٠٠ وارتفعت مساهمة الصناعات الوسـيطة من ٢٢,٨ %عام ١٩٧٥ إلى ٣٤,٥٦ % فى العام ٢٠٠٠.

ويعود السبب فى ذلك فى الغالب إلى بساطة التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعات الاستهلاكية ، وعدم حاجتها إلى خبرات فنية متطورة ووجود طلب محلى كاف على منتجاتها.

أما السبب فى ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة فيعود إلى التوسع فى الصناعات الكيماوية والنفطية (البتر وكيماوية وتكرير النفط) وصناعة الأسمنت ومواد البناء.

وبقى دور الصناعات الإنتاجية وبخاصة صناعات وسائل الإنتاج هامشياً لكون هذا النوع من الصناعات يحتاج إلى تكنولوجيا معقدة ويستلزم وجود مستوى متطور من المهارات والكوادر الفنية والإدارية، هذا فضلاً عن ما فرضته الظروف السياسية من وضع قيود على عملية انتقال التكنولوجيا المتقدمة لمنع انتشار هذا النوع من الصناعات فى الدول النامية[١٣]، وعلى الرغم من الاختلال الواضح فى الهيكل الصناعى المتمثل بهيمنة الصناعات الاستهلاكية وضعف دور الصناعات الوسيطة وغياب دور الصناعات الإنتاجية إلا أن هناك مؤشراً إيجابياً يتمثل بوجود اتجاه واضح للتحول الهيكلى من مجموعة الصناعات الاستهلاكية إلى مجموعة الصناعات الوسيطة، إن هذا التحول من شأنه أن يحدث آثرا على التنمية لان الصناعات الوسيطة معروفة بقدرتها العالية على خلق الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية وخلق الآثار التحفيزية الإنتاجية والتشغيلية التى تعم على جميع أجزاء الهيكل الصناعي.

## ٤- تحليل الهيكل الصناعي بحسب الانماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير

إن الاستنتاج الذى وصلنا إليه من تحليل الهيكل الصناعى بحسب طبيعة السلعة المنتجة يدفعنا إلى تقسيم الهيكل الصناعي إلى مجموعتين من الأنماط هى، نمط الصناعة المعوضة عن الاستيراد، وهى الأنشطة التى تهدف إلى إنتاج بدائل محلية عن السلع

الصناعية المستوردة معتمدة فى الغالب على السلع الوسيطة الإنتاجية الأجنبية وخاصة فى المراحل الأولى لعملية تعويض الاستيراد ، ونمط تشجيع الصادرات ،الذى يهدف الى تشجيع مجموعة من الأنشطة الصناعية التى يمكنها استثمار المزايا النسبية الاستاتيكية و/أو الديناميكية للاقتصاد القومي سواء كانت مورديه أو بشرية أو رأسمالية فى إنتاج السلعة بكلفة منخفضة نسبياً، مقارنة بالمنتجين المنافسين(١٤). وان النجاح فى تنفيذ تلك السياسة يمكن أن يؤدى إلى تنويع الصادرات ومصادر الدخل وتحفيز الصناعات المحلية على رفع كفاءتها الإنتاجية، فضلاً عن تعميق الترابطات الإنتاجية بين الفروع التحويلية.

ويمكن اعتبار كل من مجموعة الأنشطة الصناعية التى تنتج السلع الاستهلاكية والإنتاجية فى الجماهيرية كأنشطة معوضة عن الاستيراد لكونها أنشطة تهدف إلى إنتاج بدائل محلية عن السلع المستوردة، وتستخدم المدخلات الوسيطة والإنتاجية المستوردة بنسب مرتفعة تتجاوز ما نسبته ٩٠% فى بعض الأنشطة الصناعية، كما هو الحال فى حالة الصناعات التجميعية الهندسية، فى حين أن مجموعة الأنشطة الصناعية التى تنتج السلع الوسيطة هى أنشطة مشجعة للتصدير وتستخدم المدخلات الوسيطة المحلية بنسب مرتفعة مستثمرة ميزة توفر النفط الخام والغاز الطبيعي لإنتاج مجموعة من السلع الصناعية لأغراض التصدير وعلى ضوء هذا التمييز نعرض الجدول التالى:

**جدول رقم(٨)**

**التوزيع النسبى لمساهمات الفروع التحويلية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير للفترة (١٩٧٥-٢٠٠٠) ( نسب مئوية )**

| النشاط الصناعى | ١٩٧٥ | ١٩٨٠ | ١٩٨٨ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| أنشطة معوضة عن الاستيراد | ٧٧,٢ | ٧٠,٧٦ | ٧٠,٨٦ | ٦٥,٤٤ |
| المشجعة للتصدير | ٢٢,٨ | ٢٩,٢٤ | ٢٩,١٤ | ٣٤,٥٦ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : ١- مجلة التنمية الصناعية العربية"ملف الصناعة فى الجماهيرية العربية الليبية " العدد ٢٣-٢٤ كانون الثانى ١٩٩٠.

٢- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق "الكتيب الإحصائى" طرابلس، ٢٠٠١.

إن بيانات الجدول رقم (٨) تشير إلى وجود اختلال واضح في الهيكل الصناعي لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد على الرغم من وجود اتجاه واضح لتحول الهيكل نحو التوسع في الأنشطة المشجعة للتصدير، إلا أن الملاحظة التي ينبغي أن تذكر هنا هي أن التوسع في الأنشطة التصديرية قد تأثر بعامل واحد هو الحصول على العملات الأجنبية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات النفط الخام، وأهمل تقريباً الهدف التنموي الاستراتيجي المتمثل بتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية ضمن الهيكل الصناعي من ناحية ،ومع الأنشطة الاقتصادية من ناحية ثانية.

كما أن السياسات الصناعية بشقيها التعويضي والتصديري قد غاب عنها تقريبا المنهج التكاملي للتصنيع، وكانت تقوم إلى حد كبير على منهج جزئي ونمط مبتور، الأمر الذي يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطاً بمرحلة التنمية الصناعية كما أن إهمال اعتبارات الآجل الطويل والتركيز على الاعتبارات الآنية واعتبارات الأجل القصير، قد أجهز تقريباً على الجهود الهادفة إلى تصحيح الاختلال في الهيكل الصناعي، وهذا ما أكدته نتائج تطبيق هاتين السياستين خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠.

ففي الوقت الذي عمقت فيه سياسة تعويض الاستيراد من تبعية الصناعة التحويلية لمصادر المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، جاءت سياسة تشجيع التصدير لتكمل صورة التبعية عندما ربطت مصير الفروع التحويلية، التي يمكن أن تعمل كأقطاب لعملية التنمية الصناعية بظروف الأسواق الأجنبية وهكذا فأن عملية تطور الفروع التحويلية المعوضة عن الاستيراد والمشجعة للتصدير غدت رهينة لتطور العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات الأجنبية وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة.

**٥-تحليل الهيكل الصناعي على حسب معيار الحجم:**

عادة ما يجري التمييز بين السعات الإنتاجية المختلفة باستخدام عدد من المعايير أهمها حجم رأس المال المستثمر، وعدد المشتغلين، والقيمة المضافة، وغالباً ما تكون الصناعات الصغيرة هي المهيمنة من حيث العدد في اغلب الفروع التحويلية، وغالباً ما يسيطر القطاع الخاص على هذه الصناعات لكونها تتلاءم مع الإمكانيات الاستثمارية

المحدودة لهذا القطاع، كما أنها تحتاج نسبة اقل من العملات الأجنبية لتغطيـــة متطلباتـــها الإنتاجية والاستثمارية، وتتضمن نسبة اقل من المخاطرة مقارنة بالمنشأة الصناعية الكبيرة التى يهيمن عليها فى العادة القطاع العام، وقد انعكس هذا الوضع علـــى مواقـــع توطـــن المنشآت الصغيرة، فهى تتوطن فى الغالب فى المراكز الحضرية الرئيسية للاستفادة مـــن الوفورات الحضرية والأسواق والتسهيلات الأخرى. إن هذا الوضع التوطنى، قـــد جعـــل هذه الصناعات مفصولة قطاعياً وموقعياً عن المنشآت الكبيرة ولا تعمل كفروع ثانوية لها، حيث تضعف الترابطات الصناعية فيما بينهما[١٥].

وتضم الصناعات الصغيرة فـى ليبيا كافة التشاركات الفردية والجماعية والتـــى يمتلكها القطاع الخاص، وهى صناعات بسيطة فـى العادة ولا تستخدم تقنيات معقدة، كمـــا تستوعب عدداً قليلاً من المشتغلين لا يتجاوز (١٠) عمال، وبهدف التعرف على الأهميـــة النسبية للصناعات الصغيرة ضمن القطاع التحويلي فـى الجماهيريـــة نعـــرض الجـــدول آلاتى:

**جدول رقم(٩)**

**الأهمية النسبية للصناعات الصغيرة ضمن القطاع التحويلى فى ليبيا ١٩٩٣/ ١٩٩٤**

(نسب مئوية)

| المؤشر | عدد المصانع | الاستثمار | الإنتاج الصناعى | عدد المشتغلين | الموازنة الاستيرادية |
|---|---|---|---|---|---|
| الأهمية النسبية | ٩٤,٠٣ | ٥,٦ | ٧,٦ | ٣٥,١ | ٨,٣ |

المصدر: ١-اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، الإدارة العامة للتنظيم الصناعى.

٢-عبد الله محمد شامية "الصناعات الصغيرة في القطاع الصناعى الليبى " بحث مقدم الى مؤتمر واقع وآفاق الصناعات الليبية ،مركز البحوث الاقتصادية ١٩٩٤.

من بيانات الجدول رقم (٩) يتبين أن الصناعات الصغيرة تهيمن علـــى الـــهيكل الصناعى من حيث العدد، لكونها تمثل ما نسبته ٩٤% من إجمالى الوحـــدات الصناعيـــة

القائمة، إلا أن الأهمية النسبية للاستثمار فـي هذه الصناعات منخفضة جداً حيث وصلـت ٦% من إجمالي الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، وربما يعود ذلك إلـى طبيعـة عملية الإنتاج التي تستخدم تقنيات متواضعة ونسبة منخفضـة مـن رأس المـال، ومـن الطبيعي أن ينعكس ذلك بشكل انخفاض في نسبة مساهمة هذه الصناعـات فـي إجمـالي الناتج الصناعي التحويلي، الذي لم تتجاوز ما نسبته ٧,٦%، كما أنها لم تستوعب سـوى ٣٥,١% من إجمالي المشتغلين، وان ما استخدمته من عملات أجنبية لأغراض اسـتيراد مستلزماتها الإنتاجية بلغ ما نسبته ٨,٣%. وبهدف التعرف علـى مسـاهمة الصناعـات الصغيرة على مستوى الفروع التحويلية نعرض الجدول آلاتي:

**جدول رقم( ١٠)**

**مساهمة الصناعات الصغيرة في القيمة المضافة والمشتغلين على مستوى الفروع التحويلية في ليبيا ١٩٩٣-١٩٩٤**

( نسب مئوية )

| الفرع الصناعي /المؤشر | القيمة المضافة | المشتغلين |
|---|---|---|
| الغذائية | ١٢,٠٧ | ١٧,٥٧ |
| النسيج والجلود والأثاث | ٤٢,٢٧ | ٥٩,٨٤ |
| الكيماوية | ٢٥ | ٢٩,٥٨ |
| الأسمنت ومواد البناء | ١٦,٦٨ | ٢٦,٤٠ |
| الهندسية والمعدنية | ٧,٥ | ٢٣,٣٨ |
| الإجمالي | ١٧,٦٠ | ٣٥,١٠ |

المصدر: ١- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، الإدارة العامة للتنظيم الصناعي.
٢-عبد الله محمد شامية "الصناعات الصغيرة فـي القطاع الصناعي الليبي" بحث مقدم إلى مؤتمر واقع وآفاق الصناعات الليبية ،مركز البحوث الاقتصادية ١٩٩٤.

من بيانات الجدول رقم (١٠) نستطيع القول انه فـي ظل الصعوبات الاقتصاديـة والتكنيكية والإدارية التي تواجه دخول القطاع الصناعي الخاص في الصناعات الكبـيرة،

فضلاً عن العوامل المتعلقة بميل هذا القطاع نحو تحقيق الربح السريع والخوف من المخاطرة، فإن مساهمتة في الصناعات الصغيرة قد تركزت فى بعض الفروع التحويلية التى تمتاز بسرعة دوران رأس المال والتى تتمركز بالقرب من الأسواق والتجمعات السكانية فى المراكز الحضرية الرئيسية، وفى مقدمة هذه الصناعات صناعة النسيج والجلود والأثاث التى سجلت أعلى نسبة فى القيمة المضافة بلغت ٤٢,٢٧% وأعلى نسبة فى استيعاب المشتغلين بلغت ٥٩,٨٤%، وجاء كل من فرع الصناعات الكيميائية والأسمنت ومواد البناء بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالى، ربما نتيجة للتسهيلات الإدارية والمصرفية التى تهيأت لإقامة هذا النوع من الوحدات الإنتاجية، أما الفروع الأخرى وخاصة الهندسية والمعدنية والغذائية فقد شهدت تقلصاً ملحوظاً نتيجة لتوسع الصناعات الكبيرة فى هذين الصناعتين.

ومن كل ما تقدم يمكن القول إن التوسع التنموي فى كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة، جاء ليكرس حالة التخصص الإنتاجى فى بعض الفروع التحويلية، وعلى حساب الفروع والأنشطة التى تدعم مجالات التنويع الإنتاجى.

ففى حين تخصصت الصناعات الكبيرة فى الصناعات الكيماوية والصناعات النفطية، التى تستخدم تكنولوجيا كثيفة الرأسمال، ولا تستوعب إلا نسبة ضئيلة من المشتغلين، فإن الصناعات الصغيرة تخصصت فى بعض الأنشطة الصناعية التى تهدف إلى إشباع الطلب الاستهلاكى لسكان المواقع الحضرية، وتستخدم فى الغالب نوعاً معيناً من المهارات يفضل العمل فى الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ويتركز إنتاجها فى أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية وصناعة الأثاث وخدمات الصيانة والتصليح، ونتيجة لكل ذلك فإن التوسع الصناعي فى الحالتين لم يأت ضمن نمط تكاملى، ولم يراع الترابطات الصناعية بين الفروع التحويلية، إذ بقيت الصناعات الصغيرة تعمل كأقسام منفصلة عن المنشآت الكبيرة، فالتوسع التنموى الذي حدث بعد منتصف السبعينات قد أهمل تقريباً الهدف الاستراتيجى الذي يدعو إلى ضرورة الحفاظ على حالة الازدواج فى الهيكل

الصناعى، وذلك بجعل الصناعات الصغيرة فروعاً ثانوية للصناعات الكبيرة ،وكاتجاه قوى وصحى لتحقيق عملية التفاعل الديناميكى بين السعات الإنتاجية المختلفة.

**الاستنتاجات**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :

١. أن اتجاهات السياسة الاستثمارية فى الاقتصاد الليبى كانت متغيراً تابعاً لحجم مساهمة الإيرادات النفطية فى الموازنة العامة ، ففى ظل ظروف انتعاش الإيرادات النفطية تم تبنى السياسات الاستثمارية الإنتاجية، والالتزام بتنفيذ الخطط التنموية ودعم القطاعات السلعية الأساسية، وهذا ما تحقق خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٥، أما فى ظل انكماش الإيرادات النفطية فقد تم تبنى السياسات الاستثمارية الانكماشية والتى تدعو إلى ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية وبخاصة من أنشطة الخدمات العامة لذلك استحوذت هذه الأنشطة على النسب الرئيسية في تخصيصات الاستثمار .

٢. تبين أن مسار التغيرات فى هيكل الناتج المحلى الإجمالى كانت متغيراً تابعاً لمساهمة القطاع النفطى فى الناتج ،فخلال المرحلة الأولى، التى شملت سنوات عقد السبعينات ١٩٧٠ -١٩٨٠ شهدت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعاً مطرداً ارتبط بارتفاع المساهمة النسبية للقطاع النفطى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى. ونتيجة لذلك تعمقت الفجوة بين مساهمة الأنشطة السلعية غير النفطية من ناحية والناتج السلعي النفطى من ناحية ثانية .أما المرحلة الثانية وتشمل السنوات من ١٩٨٥-١٩٩٩ فهى المرحلة التى شهدت معدلات النمو السالبة والبطيئة، وارتبط ذلك بالانخفاض التدريجى فى المساهمة النسبية للقطاع النفطى فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى. وأدى ذلك إلى تعمق الاختلال القطاعى، نتيجة لتعمق الفجوة بين القطاعات المتقلصة وهى القطاعات التى تمثل مصادر العرض السلعى المحلى وتتمثل بالناتج

السلعى غير النفطى والقطاعات المتوسعة التى تمثل روافد الطلب وتتمثل بالأنشـــطة غير السلعية. وخلال هاتين المرحلتين كانت المســـاهمة النســـبية لقطـــاع الصناعـــة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى ضعيفة جداً ولا تتناسب مع الـــدور المحـــورى الذى يمكن أن يلعبه هذا القطاع فى عملية التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الليبى.

٣. تبين أن السياسة الاستثمارية الصناعية قد ركزت اهتمامها على عـــدد مـــن الفـــروع التحويلية وهى الصناعات النفطية( البتر وكيماوية والتصفية) والصناعات الكيماويـــة والصناعات المعدنية الأساسية وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية باعتبـــار أن هذه الفروع يمكن أن تلعب دور أقطاب النمو فى هذه المرحلة من التنمية التى تشهدها الجماهيرية.

٤. تبين أن اتجاه المساهمات النسبية على مستوى الفروع والأنشـــطة التحويليـــة جـــاء متوافقاً مع اتجاهات السياسة الاستثمارية التى ركزت على عدد محدود من الصناعات وأدى ذلك بالمحصلة إلى هيمنة عدد قليل من الصناعات على الهيكل الصناعى فـــى ليبيا وهى كل من الصناعات الغذائية والصناعـــات النفطيـــة وبخاصـــةً الصناعـــة البتروكيماوية وصناعة التصفية، بالإضافة إلى الصناعات الكيماوية وصناعـــة مـــواد البناء وعدد من الأنشطة التجميعية الهندسية .

٥. يتبين من تحليل الهيكل الصناعى بحسب طبيعة السلعة، أن معظـــم جـــهود التنميـــة الصناعية فى الجماهيرية قد تم تكريسها ضمن دائرة مجموعة السلع الاستهلاكية فقـــد ظلت هذه المجموعة تهيمن على الهيكل الصناعى خلال الفـــترة موضـــوع البحـــث ١٩٧٥-٢٠٠٠ على الرغم من اتجاهها نحو التراجع النسبى بعد منتصف الثمانينـــات لصالح الصناعات الوسيطة، وكنتيجة للتوسع فـــى الصناعـــات الكيماويـــة والنفطيـــة (البتروكيماوية وتكرير النفط) وصناعة الأسمنت ومواد البناء. وبقى دور الصناعـــات الإنتاجية وبخاصة صناعات وسائل الإنتاج هامشياً ومحدوداً.

٦. تبين من تقسيم الهيكل الصناعى إلى سلع تصديرية وسلع معوضة عن الاستيراد وجود اختلال واضح فى الهيكل الصناعى لصالح مجموعة الأنشطة المعوضة عن الاستيراد، على الرغم من وجود اتجاه واضح لتحول الهيكل نحو التوسع فى الأنشطة المشجعة للتصدير إلا أن هذا التوسع قد تأثر بعامل واحد تقريباً هو الحصول على العملات الأجنبية لتعويض النقص الحاصل فى إيرادات النفط الخام وأهمل تقريباً الهدف التنموى الاستراتيجى المتمثل بتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. وان السياسات الصناعية بشقيها التعويضى والتصديرى قد غاب عنها تقريبا المنهج التكاملى للتصنيع، وكانت تقوم إلى حد كبير على منهجى ونمط مبتور، الآمر الذى يؤكد الحاجة الملحة إلى الاهتمام بهذين الاتجاهين كأنماط متكاملة ومتعايشة للتصنيع مع مراعاة اختلاف أهمية كل نمط ارتباطاً بمرحلة التنمية الصناعية. وفى الوقت الذي عمقت فيه سياسة تعويض الاستيراد من تبعية الصناعة التحويلية لمصادر المدخلات الوسيطة والتجهيزات الرأسمالية المستوردة، جاءت سياسة تشجيع التصدير لتكمل صورة التبعية عندما ربطت مصير الفروع التحويلية التصديرية والتى يمكن أن تعمل كأقطاب لعملية التنمية الصناعية بظروف الأسواق الأجنبية.

٧. تبين أن الصعوبات الاقتصادية والتكنيكية والإدارية التى تواجه دخول القطاع الصناعى الخاص فى الصناعات الكبيرة وميل هذا القطاع نحو تحقيق الربح السريع والخوف من المخاطرة، جعل مساهمته تتركز فى الصناعات الصغيرة وفى بعض الفروع التحويلية التى تمتاز بسرعة دوران رأس المال ،والتى تتمركز بالقرب من الأسواق والتجمعات السكانية فى المراكز الحضرية الرئيسية، وفى مقدمة هذه الصناعات صناعة النسيج والجلود والأثاث بالإضافة إلى الفروع التى تحظى بالتسهيلات الإدارية والمصرفية كفرع الصناعات الكيميائية ،كما تبين أن التوسع التنموى فى كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة، جاء ليكرس حالة التخصص الإنتاجى فى بعض الأنشطة، وعلى حساب الأنشطة التى تدعم مجالات التنويع

الإنتاجى، ففى حين تخصصات الصناعات الكبيرة فى الصناعات الكيماوية والصناعات النفطية، تخصصت الصناعات الصغيرة، فى أنشطة الصناعات النسيجية والجلدية والأثاث وخدمات الصيانة، ولم يأت التوسع فى الحالتين ضمن نمط تكاملى، يراع الترابطات الصناعية بين الفروع التحويلية، كما أن التوسع التنموى الذي حدث بعد منتصف السبعينات ،قد أهمل تقريباً الهدف الاستراتيجي الذى يدعو إلى ضرورة الحفاظ على حالة الازدواج فى الهيكل الصناعى كاتجاه قوى وصحى لتحقيق التفاعل الدينامكى بين السعات الإنتاجية المختلفة.

٨. تبين من النقاط ١-٧، أن تأثير القطاع الصناعي التحويلى على مسار عملية النمو الاقتصادى فى ليبيا كان ضعيفاً، وقد ازداد التدهور فى أوضاع هذا القطاع بعد التراجع النسبي فى نصيبه من إجمالى الاستثمار الثابت خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ مقارنة بالفترة ١٩٧٣-١٩٨٥، حيث لم تتجاوز مساهمته ما نسبته ١٠% فى افضل الأحوال، كما أن معظم أنشطة هذا القطاع لا تقوى على الاستمرار إلا فى ظل استمرار سقف الحماية والتسهيلات الإدارية والحكومية وكل ذلك يزيد من تكاليف وحدة الاستثمار الصناعى وخاصة بالنسبة للأنشطة المعوضة عن الاستيراد فتكاليف الإنتاج المحلى فى معظم هذه الأنشطة تفوق كثيراً تكاليف استيراد تلك السلع من الخارج، فضلا عن ذلك فإن هذا القطاع يعانى من اختلال كبير فى هيكلة الإنتاجي سواء على مستوى الفروع والأنشطة أم على مستوى الأنماط الصناعية المعوضة عن الاستيراد أو المشجعة للتصدير أو مستوى السعات الإنتاجية الصغيرة والكبيرة، فضلا عن ضعف أهمية الترابطات الإنتاجية بين الفروع والأنماط المذكورة، واستمرار الاعتماد وبشكل شبه كامل على المدخلات الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية) المستوردة لذلك فإن هذا القطاع غير مؤهل فى ظل استمرار الظروف الحالية لقيادة عملية إعادة الهيكلة فى الاقتصاد الليبى.

**المقترحات**

وبناءً على كل ذلك تقدم الدراسة المقترحات الآتية :-

يتطلب تصحيح الاختلال الهيكلي الحالي فى الاقتصاد الليبى العمل على إعادة منح الأولوية فى التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاع الصناعة التحويلية، لتحقيق هدف تنويع الهيكل الإنتاجي، وضمان السير على طريق النمو الذاتى المتواصل، وعدم إبقاء عملية التنمية تحت رحمة التقلبات فى أسواق النفط العالمية، وفى اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة.

يستلزم تصحيح الاختلال الهيكلي فى قطاع الصناعة التحويلية، عدم الاستمرار فى التوسع الحالي القائم على التكرار والازدواجية، والاهتمام بدلاً من ذلك بوضع التصاميم الدقيقة لتوزيع الصناعات وفقاً لنشاطاتها ومواقعها وأنماطها، وتشجيع دمج الصناعات المتشابهة لخفض تكاليف الإنتاج، مع التأكيد على اختيار الصناعات التى تتميز بمزايا تنافسية، وتكون قادرة على الاستمرار دون دعم أو مساعدة، والعمل على الكشف عن القدرات الكامنة لتعميق الترابطات الإنتاجية والموقعية، بهدف استكمال حلقات الإنتاج وردم الفجوات الحالية فى الهيكل الصناعى وصولاً إلى البنيان الصناعى المتكامل، بما يوفر المزيد من الاستقلالية والنمو الذاتى المتواصل.

ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق التنويع فى مصادر الإيرادات غير النفطية وخفض الإنفاق الحكومى الجارى، على أن يتم ذلك فى إطار سياسة الإصلاح الهيكلى والتثبت المالى.

ضرورة منح الفرصة الكاملة للقطاع الخاص للقيام بدوره فى عملية التنمية الصناعية، خصوصاً بعد أن قامت القطاعات الحكومية بتهيئة المتطلبات الأساسية لهذه التنمية من توفير البنية الأساسية كالخدمات والموانى والطرق وشبكات الكهرباء والمياه، فضلا عن إقامة المشاريع الصناعية الأساسية كالصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية

ومصافى النفط والحديد والصلب، التى تشكل النواة لصناعات وسيطة وإنتاجية عديدة، يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها للانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع.

الاستمرار فى سياسة تشجيع الاستثمار الصناعى الجماعى والتوسع فى إقامة التشاركات، مما سيشجع على إعادة استثمار الادخارات الفردية التى تخشى المخاطرة الناتجة عن الاستثمارات الضخمة، بالإضافة إلى تخطى عقبات التمويل خاصة فى المشاريع الصناعية كبيرة الحجم.

ضرورة استناد السياسة الصناعية على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني سواء كانت مزايا أستاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها فى المستقبل)، فانخفاض نسبة المخاطرة فى مثل تلك الأنشطة ربما سيحفز القطاع الخاص على الدخول فى القطاع الصناعي.

تكوين أيدى عاملة وطنية وفنية ومدربة من خلال توجيه تعليمى وتدريبى قائم على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل، ويمكن الاستعانة فى عملية تكوين هذا الكادر بخبرة الشركات متعددة الجنسية، وإقامة مراكز وطنية متخصصة لهذا الغرض.

ضرورة قيام مصرف التنمية والمصارف المتخصصة الأخرى بتوفير التمويل الرأسمالى الكافى وبخاصة الائتمان الصناعى، لدعم عملية التوسع فى قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الإنتاجية الأخرى مع ضرورة التأكيد على تطوير خدمات المصارف التجارية، والتخلى عن سياستها الاقراضية المتحفظة نحو تمويل الاستثمارات التنموية والصناعية.

ضرورة العمل على تشجيع إنشاء السوق المالية،لتعبئة المدخرات واستخدامها فى تمويل عملية التنمية الصناعية وضمان تحقيق تداول نشيط ومنظم يوفر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الصناعية ويحقق تنوعاً لأدوات التمويل ذات المزايا المختلفة، بما يتيح الفرصة لجميع المتعاملين للاختيار وفق مصالحهم واتجاهاتهم.

ضرورة العمل على دعم وتشجيع الصناعات التصديرية ، التى تمتع الجماهيرية الليبية بميزة نسبية فى إنتاجها وتصديرها وبخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات التى تتميز بترابطاتها الإنتاجية الأمامية والخلفية المرتفعة مع تلك الصناعة.

ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية باتخاذ مجموعتين من الإجراءات. المجموعة الأولى تهدف إلى إزالة القيود البيروقراطية المفروضة على القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى مجال الاستثمار الصناعى وبخاصة القيود المفروضة على الحصول على تراخيص الاستثمار الصناعى وتراخيص التوسع في الطاقة الإنتاجية التصميمية، بالإضافة إلى ضرورة إزالة الصعوبات المفروضة على عملية الحصول على الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية، وصعوبات التمويل، إن إزالة القيود المذكورة يمكن أن يساعد فى خلق روح التنافس، ويرفع من كفاءة عملية توزيع الموارد. أما المجموعة الثانية فتهدف إلى تنظيم عملية المنافسة وتوفير عنصر الاستقرار فى النظام الاقتصادى من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية، والعمل على مراقبة النشاط الاقتصادى بعد تحريره، لضمان عدم الإساءة للحرية الاقتصادية.

ضرورة العمل على دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة، وبخاصة التى تعتمد على المدخلات المحلية، مع التأكيد على أهمية إقامة المجمعات الصناعية متكاملة الخدمات من ماء وكهرباء وورش وصيانة للصناعات الصغيرة، لتحقيق أقصى كفاءة مكانية وإنتاجية لهذه المنشآت وحمايتها من الآثار السلبية للاحتكاك المباشر بالصناعات الكبيرة.

ضرورة العمل على الاستفادة من المزايا الناشئة عن تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية والأفريقية والأوربية، التى ستؤدى إلى تخفيض التكاليف، وتوسيع حجم السوق أمام الإنتاج الصناعى الليبى.

**الهوامش:**


1. Colin Clark," The condition of economic progress" Macmillan press, London, 1957 ,pp. 395-400
2. B. H .Chenery and others " Structural change and development policy" Oxford University press, 1979 ,pp. 6-21
3. F. Perroux " Economic space, theory and application "Quarterly Journal of Economics, No .1,1950, pp .90-92

   A. Hirschman "The strategy of Economic development" Yale University press ,New Haven, pp. 180-184.

٤. توفيق إسماعيل "أسس الاقتصاد الصناعى وتقييم المشاريع الصناعية" معهد الإنماء العربى، بيروت،١٩٨١، ص ١١.

٥. مصباح العربى "استراتيجية التنمية المستقلة فى اقتصاد صغير الحجم _مفتوح: تجربة الجماهيرية" فى نادر فرجانى وآخرون "التنمية المستقلة فى الوطن العربى" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ص٦٢٢-٦٢٤

٦. يوسف صايغ "أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية"مجلة المستقبل العربى، السنة السادسة، العدد ٥٩، كانون الثانى ١٩٨٤، ص ص٢١-٢٢

٧. الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى ١٩٨١-١٩٨٥م" ص ص١-٨.

٨. صبحى قنوص وآخرون "ليبيا الثورة خلال عشرين عاماً "الدار الوطنية للكتب، بنغازى، ١٩٨٩، ص ٢٧٧.

٩. محمد هشام خواجيكية" مستقبل التصنيع فى دول الخليج العربى "المعهد العربى للتخطيط، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٨.

– احمد صالح التويجرى "دور القطاع الصناعى فى دول الخليج العربى فى معادلة تراجع القطاعات الأخرى" مجلة التعاون الصناعى فى الخليج العربى، العدد ٢٩، السنة الثامنة، يونيو ١٩٨٧م.

١٠.مجلة التنمية الصناعية العربية "ملف الصناعة فى الجماهيرية العربية الليبية " العدد ٢٣-٢٤ كانون الثانى ١٩٩٠، ص ص١٨٣-١٨٤.

–محمد عبد الجليل أبو سنينة "الصادرات الصناعية الليبية، الواقع والإمكانيات المتاحة" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، ربيع ١٩٩٢، ص ص ٥-٦.

١١. منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "نحو استراتيجية للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون" الدوحة، ١٩٨٣، ص ١٥.

١٢. علي مجيد الحمادى "البنية الصناعية فى أقطار مجلس التعاون الخليجى "مجلة التعاون الصناعى فى الخليج العربى، العدد ٣٦، السنة العاشرة، أبريل ١٩٨٩ م.

١٣. محمد عبد الشفيع "قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد "دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٣٧٧-٣٨٠.

١٤. عبد الله محمد شامية "سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، تقييم التجربة الليبية ١٩٧٠-١٩٨٦م" مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثانى، العدد الثانى، خريف ١٩٩٠ م ،ص ص ٤٣-٤٨.

15. UNIDO "Small scale industry "New York , 1969 , pp. 6-8